ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Development of Economic Conditions in Tunisia after Independence 1956-1986 AD

Rana Abdel Aziz Shehab

University of Tikrit - History Department - College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* :
nnn86070@tu.edu.iq
07710660128

***Keywords*:**
Socialism
Tunisia
Cooperative
Capitalism
agriculture

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar 2024
Received in revised form 25 Mar 2024
Accepted 2 Mar 2024
Final Proofreading 25 July 2025
Available online 25 Aug 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

After the French occupation of Tunisia in 1881, foreign affairs, defense, and most financial matters became its responsibilities. After the signing of the Mers El Kebir Treaty in 1883, it imposed a protectorate on Tunisia and France began to manage it directly. It practiced an unjust policy, as it seized agricultural lands, increased the number of its employees from French settlers in all sectors of the state, neglected education in the Arabic language, and suppressed all attempts of reform. Foreign settlers, including French, Italian, Maltese, and Jews, had a great economic, social, and political weight in Tunisia after they entered the country during the nineteenth century with missionary missions. Their departure from it created many economic and administrative problems, such as draining foreign currency and narrowing the horizons of external work, especially after they sold their properties and lands before their departure, which drained the currency significantly, which had a clear impact on the economic situation of the country.

After independence, Tunisia went through a severe economic and administrative crisis that lasted for nearly four years (1956-1960). The departure of these French settlers, including a large number of administrative employees, experts and businessmen, led to a recession in economic life and a decline in production in most sectors. The impact of this situation was clearly evident in the percentage of public investments, which decreased from (32) billion francs in 1953 to (19) billion francs in 1958 from local production. Despite this, the Tunisian government took several precautionary measures and developed its country's economic situation by following the nationalization policy at first, then the socialist policy that failed, forcing the government to move towards a capitalist economy and openness to the West to develop the country through thirty years.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.8.1.2025.14

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تطور الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٨٦م

رنا عبد العزيز شهاب/ قسم التاريخ – كلية التربية للبنات – جامعة تكريت

الخلاصة:

بعد احتلال فرنسا لتونس عام ١٨٨١م أصبحت الشؤون الخارجية والدفاع واغلب المسائل المالية من مسؤولياتها وبعد توقيع معاهدة المرسى الكبير عام ١٨٨٣م فرضت الحماية على تونس وبدأت فرنسا تديرها مباشرة ، فمارست سياسة ظالمة، إذ قامت بالاستيلاء على الاراضي الزراعية وزادت عدد موظفيها من المستوطنين الفرنسيين في كل قطاعات الدولة واهملت التعليم باللغة العربية وقمعت كل محاولات الاصلاح ، فكان للمستوطنين الاجانب من فرنسيين وايطاليين ومالطيين ويهود وزن اقتصادي واجتماعي

وسياسي كبير في تونس بعد دخولهم البلاد خلال القرن التاسع عشر مع البعثات التبشيرية لدى شكل رحيلهم عنها العديد من المشاكل الاقتصادية و الادارية كاستنزاف العملة الاجنبية وتضييق افاق العمل الخارجي ، ولاسيما بعد بيعهم لأملاكهم واراضيهم قبل رحيلهم مما استنزف العملة بشكل كبير، الامر الذي كان له تأثير واضح على الاوضاع الاقتصادية للبلاد ، كما مرت تونس بعد الاستقلال بأزمة اقتصادية وادارية شديدة دامت ما يقارب الاربعة اعوام (١٩٥٦-١٩٦٠) إذ ادى رحيل هؤلاء المستوطنين الفرنسيين ومن بينهم عدد كبير من الموظفين الاداريين والخبراء ورجال الاعمال الى ركود في الحياة الاقتصادية والى تدهور الانتاج في معظم القطاعات وقد ظهر اثر تلك الحالة بوضوح في نسبة الاستثمارات العامة التي انخفضت من (٣٢) مليار فرنك عام ١٩٥٣م الى (١٩) مليار فرنك عام ١٩٥٨م من الانتاج المحلي ، ورغم ذلك فان الحكومة التونسية اتخذت عدت اجراءات احترازية وتطورت من اوضاع بلادها الاقتصادية باتباعها سياسة التأميم في بداية الامر ثم السياسة الاشتراكية التي فشلت فاضطرت الحكومة للتوجه نحو الاقتصاد الرأسمالي و الانفتاح على الغرب للنهوض بالبلاد خلال ثلاثين عاما من عمرها .

الكلمات المفتاحية : الاشتراكية ، تونس، التعاونية ، الرأسمالية، الزراعة ، الشركات ، الاقتصاد ، المصانع .

- **المقدمة :**

موضوع الدراسة : اهتم بحث (تطور الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٨٦م) بالتغييرات الاقتصادية التي طرأت على الاحداث في تونس بعد نيلها الاستقلال عن الحماية الفرنسية و فرض سيادتها التامة على البلاد.

اهداف الدراسة : كان اختيار عنوان البحث (تطور الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال ١٩٥٦-١٩٨٦م) من اجل ايضاح حالة التوتر و الارباك السياسي والاقتصادي الذي اجتاح تونس بعد تخلصها من السيطرة الفرنسية ، لاسيما وقت مرت تونس خلال هذه الفترة الزمنية بأزمات اقتصادية وتغييرات سياسية واقتصادية من خلال اتباعها لسياسة اشتراكية و رأسمالية.

فرضية البحث : وضعت مسبقاً فرضية المعرفة الدقيقة بالأوضاع الاقتصادية والاسباب الحقيقية التي أدت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية في بعض الاوقات وازدهارها في احيان اخرى ، والاسئلة التالية تجيب على تلك الفرضية :

١- هل نجح الحبيب بورقيبة في النهوض بالبلاد؟
٢- ما الطرق التي اتبعتها الحكومة من اجل تأميم جميع موارد بلادها؟
٣- لماذا عرفت فترة السبعينيات بالعهد الذهبي ؟
٤- ما الاسباب وراء فشل السياسة الاشتراكية في تونس؟
٥- هل حققت سياسة التنمية والتخطيط اهدافها؟

حدود الدراسة : ١- الحدود الزمانية : وهي المدة التاريخية التي حددت بها الدراسة وهي ١٩٥٦-١٩٨٦م وهي المدة المنحصرة ما بين اعلان استقلال تونس وحتى نهاية حكم الحبيب بورقيبة .

٢- الحدود المكانية : الموقع الذي دارت به احداث البحث والتي تقع في تونس.

ان الاثر الكبير الذي شهدته الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد استقلالها ، ولا سيما الثلاثين عام الاولى كان له الاثر الواضح على الكثير من نواحي الحياة لذلك عُد ذلك الموضوع من المواضيع المهمة والشيقة للبحث ، إذ كان لرحيل الجاليات او المستوطنين من الاوربيين عن البلاد التونسية الاثر في استنزاف العملة الاجنبية .

انشأت فرنسا و مستوطنيها العديد من المدارس و المصانع واشغالهم للمناصب الادارية المهمة في الدولة لذلك كان لهم وزن اقتصادي واجتماعي وسياسي كبير في تونس بعد دخولهم البلاد اثناء القرن التاسع عشر مع البعثات التبشيرية لدى شكل رحيلهم عنها العديد من المشاكل التي اثرت على اوضاع تونس عامة و لاسيما الاقتصادية منها، الا ان الحكومة التونسية تمكنت من التخلص من اغلب تلك المشاكل مع مرور الوقت، بعد دخولها في تجارب اقتصادية عمت البلاد لاسيما التجربة الاشتراكية (التعاضدية) في الستينات و التجربة الليبرالية في السبعينيات من القرن الماضي وما تخللها من ازمات مالية واجتماعية .

قسم البحث الى مقدمة ومحورين تطرق المحور الاول الى اوضاع تونس السياسية بعد الاستقلال لارتباطها المباشر بالتأثير على اوضاع البلاد الاقتصادية و انعكاساتها على حالة الشعب المادية والمعيشية بشكل عام ، اذ لا يمكن فصل السياسة عن الاقتصاد لكونهم متلازمان يسيران بخطوط متوازية ، اما المحور الثاني فقد ركز على الاوضاع الاقتصادية في تونس واهم المراحل التي مرت بها البلاد خلال الثلاثين عام بعد الاستقلال سواء كانت ايجابية او سلبية ، كما احتوى البحث على خاتمة ضمت اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث.

المحور الاول// اوضاع تونس السياسية بعد الاستقلال

اوضاع تونس قبيل الاستقلال

ابقى الفرنسيون بعد احتلالهم لتونس عام ١٨٨١م على نظام البايات الا ان السلطة الفعلية كانت في يد المقيم العام الفرنسي ساعده في ذلك عدد من المراقبون المدنيون فأخضعت الشؤون الخارجية والدفاع واغلب المسائل المالية لسيطرتها (ثامر، ١٩٨٨، صفحة ٦٦)، ثم اجبر علي باي الذي فقد سلطته الفعلية لصالح المقيم الفرنسي على توقيع معاهدة المرسى الكبير (بيضون، ١٩٩٢، صفحة ١١٢) عام ١٨٨٣م وفيها تم فرض الحماية على تونس وبدأت فرنسا تديرها مباشرة ، فمارست سياسة ظالمة، إذ قامت بالاستيلاء على الاراضي الزراعية وزادت عدد موظفيها من المستوطنين الفرنسيين

في كل قطاعات الدولة واهملت التعليم باللغة العربية وقمعت كل محاولات الاصلاح (عزيز، ٢٠٠٥، الصفحات ٨-١٢).

كانت تونس العاصمة بعد الاحتلال الفرنسي مدينة غربية اوربية، إذ كانت نسبة التونسيين فيها خلال عام ١٩٢٦م لا تتجاوز ال(٤٥% مقابل ٥٥%) من المستوطنين الفرنسيين والايطاليين والمالطيين واليهود وكان عدد السكان في حينها في حدود(١٩٠) الف شخص من بينهم (٩٠) الف ايطالي (الرحمن، ٢٠١٢) .

وقد مرت الاوضاع العامة في تونس بمرحلتين اساسيتين اثرت في مسارها المرحلة الاولى قادتها طبقة البرجوازية التجارية والعقارية في المدن والارياف تمثلت في الحزب الدستوري القديم (نسرين، ٢٠١٩، الصفحات ٤٢-٤٣)، والمرحلة الثانية قادها الحزب الدستوري الحر الجديد وظلت تلك القيادات قائمة حتى الاستقلال في ٢٠ اذار ١٩٥٦م (الاعلامية، ٢٠١٧).

اوضاع تونس السياسية بعد الاستقلال

ان الجهاز الاداري التونسي الموروث عن الموظفين الفرنسيين تعرض بعد الاستقلال الى ازمات كبيرة ولاسيما بعد مغادرة عدد من الموظفين الفرنسيين لتونس والذي قدر عددهم حوالي(١٠٠)الف موظف الامر الذي ترك فراغاً كبيراً في الجهاز الاداري للدولة، اذ أخذت تلك الفئات بتشكيل تحالفاً جديداً فيما بينها لكي تجعل من مركز السلطة هدفاً للكسب والثراء على حساب بقية طبقات الشعب (الجواري، ١٩٨٢، صفحة ١٠٩).

فأصبحت اجهزة الدولة تضم العديد من اعضاء الحزب الدستوري الجديد ، إذ نظم الاجهزة الادارية ونظمها وقام بتصفية جهاز الدولة القديم وقسم البلاد الى اربع عشرة ولاية على رأس كل منها والٍ يخضع للحكومة المركزية مباشرة (راشد، ٢٠٠٤، صفحة ١٥).

افتتح استقلال تونس عام ١٩٥٦ مرحلة ازمة اقتصادية عميقة امتدت بين السنوات ١٩٥٦-١٩٥٩ وقد رافقتها تحولات في المجتمع التونسي، ولاسيما الطبقة البرجوازية الحاكمة التي مثلت مرحلة تشكلها السياسي وذلك عبر هيمنتها على جهاز الدولة، التي تميزت بعمق ارتباطها بالأجنبي على المستوى السياسي .

فأصبحت تونس بعد الاستقلال عن الاحتلال الفرنسي ملكية دستورية والباي محمد الامين (١٩٤٣-١٩٥٧) (سعيد ا.، ٢٠٠٠، صفحة ٢٠٦) ملكاً بالاسم فقط فكانت السلطة بيد رئيس الحكومة بورقيبة (١٩٥٧-١٩٨٧) (العقاد، ١٩٦٩، الصفحات ٣٥٩-٣٦٠) الذي اصدر قرار الغاء الملكية واعلان الجمهورية في ٢٥ / تموز ١٩٥٧م (العبيدي، ٢٠١٢، صفحة ٣٩) (العقاد، ١٩٦٩، صفحة ٤٩٩)، والذي جعل منه الحاكم المطلق في البلاد ، تخضع له كل السلطات ، لدى شهدت تونس حالة من الاستقرار السياسي والذي كان دافعاً لجذب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار فيها ، وبما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتطلع لملء الفراغ الناتج عن انسحاب فرنسا منها ، فقد منحتها مساعدات مالية تقدر ب (٦٣,١) مليون دولار

خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٠م ، لتتمكن تونس من دفع ديونها، فضلاً عن تزويدها ببعض المواد الغذائية بقيمة(٣٥,٤) مليون دولار من اهمها((القمح والدقيق والحليب والجبن والأرز والذرة)) (Guen, 1961, pp. 224-225)، كما قدمت الولايات المتحدة الامريكية قروضاً للحكومة التونسية لأقامة بعض المشاريع الصناعية والزراعية (Guen, 1961, p. 226).

لقد منح بورقيبة صلاحيات واسعة بعد تسلمه منصب رئاسة الجمهورية والسلطة التنفيذية ، اذ خضع له مباشرة أمناء الدولة الذين يتولون مختلف قطعات الحكم فسيطر الحزب الحر الدستوري على مقاعد المجلس الوطني وبذلك اصبح الطريق ممهداً امام بورقيبة في بناء دولة تونس (العبيدي، ٢٠١٢، صفحة ٤٠).

عملت الحكومة التونسية على اعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها مع فرنسا، ولاسيما وان اتفاقية ٣/حزيران عام ١٩٥٥ قد ضمنت لفرنسا امتيازات قضائية واقتصادية فضلاً عن ضمانات خاصة بالمستوطنين (العقاد، ١٩٦٩، صفحة ٤٩٩)،إذ نصت الاتفاقية على حق فرنسا في حماية مصالح الفرنسيين في تونس وشرعيتها في الاستمرار بنهب خيرات البلاد واخضاع البنوك التونسية تحت لرحمة قروض البنك الجزائري التونسي (امين، ١٩٧٩، صفحة ١٧٧)، الذي يخضع بشكل مباشر للمصارف والبنوك الفرنسية (شطبوري، ٢٠٠٣، صفحة ١٣٠)، فضلاً عن اقامة اتحاد جمركي ومالي بين فرنسا وتونس و حقها المطلق في تقديم المساعدات الاقتصادية لتونس، كما نصت على منع تأميم المؤسسات الفرنسية في البلاد او تطبيق اصلاح زراعي من شأنه ان يؤدي الى مصادرة اراضي المستوطنين الفرنسيين (يحيى، ١٩٦٦، صفحة ٦٢٤).

لدى فقد عدلت العلاقات الاقتصادية والقضائية في اذار ١٩٥٧م بما يتلاءم وحقوق السيادة التونسية فاتفق على الغاء المحاكم الفرنسية والاكتفاء بمستشارين فرنسيين في المحاكم الوطنية عند النظر في القضايا التي تتعلق بالمستوطنين و وحد القانون بالنسبة للجميع (العقاد، ١٩٦٩، صفحة ٥٠٠) (راشد، ٢٠٠٤، صفحة ١١٥).

وقد اعلنت الجمهورية التونسية عن اصدار دستورها في ١/حزيران/١٩٥٩م والذي تم بواسطته تنظيم الحياة السياسية للحزب الحر الدستوري الجديد (الحزب الحاكم) ، كما تضمن الدستور النظام السياسي التونسي الذي يقوم على النظام الرئاسي والذي يرتكز على ثلاث سلطات اساسية وهي (السلطة التشريعية ، و السلطة التنفيذية ، و السلطة القضائية) ، فضلاً عن قيام السلطة التونسية بإلغاء التمييز بين الرجل والمرأة والعمل على المساواة بينهما (عباش، ٢٠٠٨، الصفحات ١١٦-١١٧).

المحور الثاني// الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال

بعد اعلان فرنسا الحماية على تونس اصبحت الاخيرة سوقاً فرنسياً تستورد منه المواد المصنوعة وتصدر اليها المواد الخام ، كما انشأت عدة مشاريع اقتصادية كان لها ضلع كبير في تقدم الانتاج الا انها كانت تهدف بالدرجة الاولى الى خدمة المصالح الفرنسية (بورقيبة، د.ت، صفحة ١٦)، وقد عملت

التراكمات الاجتماعية والمعوقات المختلفة التي قام بها المستوطنون على قتل ابداعات ومساهمات ابناء البلد في تونس ، فتأخر تحرير الثروة الوطنية من الاستعمار الفرنسي والطبقات المحلية التي ساندته ، لذلك فقد تأثرت وتأخرت السلطة الوطنية في تحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة الوطنية توزيعاً عادلاً ورفع المستوى المعاشي للطبقات الكادحة في البلاد (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٠٨- ١٠٩).

وقد عملت فرنسا على توزيع الاراضي الصالحة للزراعة في شمال تونس الى المستوطنين الفرنسيين والمتجنسين بالجنسية الفرنسية وكانت السياسة الزراعية متجهة الى المناطق الشمالية اذ انشأ الفرنسيين السدود التي كان من المفروض انشائها في المناطق الوسطى والجنوبية التي تعاني شحة الموارد المائية الطبيعة اكثر من غيرها، لا سيما الجهات المهملة والقريبة من الصحراء (بورقيبة، د.ت، صفحة ١٦)، لذلك تركز تواجد المستوطنون في المناطق الخصبة ، فعملوا على تعبيد الطرق واقامت السدود لري الاراضي الزراعية فيها ، وهي ذات انتاج وفير مقارنة مع ارض الفلاح التونسي، فضلاً عن استخدامهم للآلات المتطورة لاستغلال الاراضي الزراعية بشكل افضل و انشائهم لمراكز توليد الطاقة الكهربائية على تلك المناطق الخصبة التي تتركز في شمال تونس والتي تصلح لزراعة القمح واشجار الزيتون ، اما المناطق الجافة وقليلة الخصوبة فقد تركت للفلاح التونسي الذي بدأ بترك الارض والنزوح الى المدن (شطبوري، ٢٠٠٣، الصفحات ٦٠-٦١).

لذلك مر تطور الاوضاع الاقتصادية في تونس بعد الاستقلال بعدد من المراحل:

- **مرحلة تأميم الاراضي الزراعية :**

كانت نتيجة سياسة فرنسا أن أصبح القطاع الزراعي في تونس مطبوعًا بطابع ثنائي و هو الذي ميز النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي اقامته فرنسا، التي عملت على انشاء قطاعاً حديثاً للزراعة والصناعة والمناجم والتجارة يستجيب لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي والرأسمالي الاوربي الى حد كبير ، بينما كان الى جانب هذا القطاع الكبير المتطور هناك اسلوب المجتمع التقليدي الزراعي والحرفي التونسي البسيط ، لذلك اعتمدت الحكومة التونسية بعد الاستقلال على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للتقليل من الفارق الكبير الذي ساد هذا القطاع (الجواري، ١٩٨٢، صفحة ١١١).

انقسمت الزراعة في تونس والتي يعمل فيها اكثر من ٧٠% من السكان الى قطاعين قطاع حديث لزراعة المحاصيل التجارية الذي اعتمد عليها نظام التجارة والمضاربة لدى المستوطنين ، إذ ضم اجود الاراضي التي كانت في حوزت الشركات والمستوطنين الاجانب ممن كانت تمولهم البنوك الفرنسية ، و الادارة الاستعمارية التي استخدمت سلطاتها المالية واجهزتها لنزع الاراضي من اصحابها الفلاحين التونسيين وتركيزها بيد المستوطنين الفرنسيين والاجانب الذين تم توطينهم في البلاد التونسية (الجواري، ١٩٨٢، صفحة ١٢١).

وقد تركز هذا القطاع في الجزء الاكبر من الشمال والساحل والواحات التي توفرت لها مياه الري وقدمت القروض المصرفية والمساعدات والمعدات للوصول في انتاجها الى اقصى ارتفاعه ، إذ كانت

تعد مصدرا لإثراء الكثير من الشركات والمستوطنين الفرنسيين وغيرهم من الاجانب، إذ بلغ مجموع ما يملكه المستوطنون الفرنسيون ما يقارب ٨٥٠ الف هكتار (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٢١-١٢٢).

اما بالنسبة الى القطاع التونسي التقليدي فكان يضم كما اسلفنا الاراضي الضعيفة والمكتظة بالسكان الذين تم طردهم من الاراضي الخصبة فتركزوا في وسط وجنوب البلاد ، إذ كانوا يعملون على زراعة المواد الغذائية لغرض الاستفادة منها للمعيشة اليومية كنوع من الاكتفاء الذاتي وتتميز بانخفاض الانتاج مع ارتفاع كثافة السكان وتخلف اساليبه التقنية بوقوعها تحت سيطرة المرابين وتجار الريف (طوبال، ١٩٧١، الصفحات ٦٦-٦٧).

الا ان الريف والزراعة بوجه خاص استمرت بعد الاستقلال على نفس النهج الثنائي من الناحية الاقتصادية، إذ وجد له تعبيراً جغرافياً في الانقسام بين المنطقتين الشمالية والجنوبية، إذ استمر الشمال بتميزه من حيث التربة الجيدة الآلات المتطورة والحديثة، فتركزت فيه الزراعة الرأسمالية واستحواذ الرأسماليين واصحاب المصالح على مراكز التسوق والتمويل والتجارة والادارة والخبرة التقنية (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٢٢-١٢٣).

اما المناطق الوسطى والجنوبية فقد استمرتا في العمل بطرق بدائية متخلفة ، في الوقت الذي كانت تضم فيه تلك المناطق أضعف الاراضي من ناحية الخصوبة ووفرة الموارد المائية الطبيعية فيها، فضلاً عن التفاوت الاجتماعي الكبير بين الفلاحين الضعفاء من ابناء تلك المناطق و كبار الملاك و اصحاب العقارات والتجار الذين اغتنوا على حساب المزارعين الفقراء فجمعوا ثروات طائلة من وساطاتهم بين الريف والمدينة ، إذ لم يكن لهم عمل غير المضاربة بالعملات والاستحواذ على اكبر مساحة من الاراضي و العيش في ترف وبذخ على حساب حالة الحرمان التي كان يعاني منها باقي فئات الشعب التونسي الفقير (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٢٢-١٢٣).

وقد عملت الحكومة التونسية بعد الاستقلال على حل الوقف الاسلامي (الخاص والعام) لاعتبارها عائقاً اقتصادياً في تطور النظام الزراعي في البلاد ، لذلك قامت بتحويل الوقف الخيري الى ملكية الدولة (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥).

قامت لجان الحزب الحر الدستوري بتوزيع جزء من الاراضي على بعض عناصرها والبعض الاخر اقيمت فيها المزارع التعاونية ، وفي تموز ١٩٥٧م تم حل الوقف الاهلي الذي يعد القسم الاكبر من اراضي الوقف (الحبوس) ووزع معظمه على المنتفعين القدامى (العقاد، ١٩٦٩، صفحة ١٠٧)، وبذلك تكون الحكومة التونسية قد حولت الملكية الشيوع الى ملكية فردية بقصد ايجاد الحوافز على الانتاج وادى هذا التوزيع الى تثبيت الملكية الفردية واتاحة فرصة ذهبية للملاك التونسيين للاستحواذ على الكثير من تلك الاراضي الى جانب استعادتهم للثروات الضخمة التي كان المستوطنون الفرنسيون قد استحوذوا عليها والتي تقدر ب (٨٥٠,٠٠٠) هكتار (الجواري، ١٩٨٢، صفحة ١٢٣).

- **مرحلة تأميم الاقتصاد الوطني التونسي :**

بعد اعلان الاستقلال امتنعت الحكومة التونسية عن التدخل في الشؤون الملكية خلال الاعوام الاربعة (١٩٥٦-١٩٦٠) واكتفت ببعض الاجراءات التي تهدف الى التخلص من تبعيتها الاقتصادية لفرنسا (راشد، ٢٠٠٤، صفحة ١١٧).

عدت الفترة من ١٩٥٦-١٩٦٠م فترة تأميم الاقتصاد الوطني التونسي وتحريره من التبعية الاستعمارية الفرنسية واعادة السيادة الوطنية للبلاد، إذ أممت الحكومة التونسية عدة شركات اجنبية في القطاعات الحيوية من اهمها (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥):

- قامت الحكومة التونسية منذ العام الاول للاستقلال عام ١٩٥٦م بتأسيس شركة وطنية للسكك الحديدية .
- عملت الحكومة عام ١٩٥٨م على تأميم إدارة القطاع المصرفي و الاوراق النقدية في منطقة الفرنك، فأنشأت البنك المركزي التونسي ، وبموجب القانون الصادر في (١٨/ تشرين الاول/١٩٥٨م) أصبح الدينار التونسي العملة الرسمية للدولة ، فحل الدينار التونسي محل الفرنك الفرنسي بمقدار (١) دينار تونسي يساوي(١٠٠٠) فرنك فرنسي .
- وبين عامي (١٩٥٨ و ١٩٦٠) عملت الحكومة التونسية على تأميم شركات الكهرباء و الغاز الطبيعي و الماء .
- اممت الحكومة عام ١٩٦٠م شركات النقل البري بين المدن .
- اسست الحكومة التونسية الشركة التونسية للملاحة .
- اممت الحكومة (٥٠%) من شركة الخطوط الجوية التونسية .
- عملت الحكومة التونسية على فرض سيادتها وسيطرتها على الاراضي الزراعية التي كانت تحت نفوذ وسيطرة المستوطنين الفرنسيين ، فقامت بتحرير كافة الانشطة الزراعية الاستعمارية.
- اممت الحكومة بعد الاستقلال مناجم الفوسفات و صناعة مواد البناء و إنتاج الاسمنت و الجير , كما قامت بتأميم الصناعات الكيميائية و الصناعات المعدنية (الصباغ، د.ت، صفحة ٥) (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥).

فضلاً عن ذلك كله فقد اسست الحكومة التونسية خلال الفترة الاولى من الاستقلال عدد من البنوك الوطنية ، كما عملت على الغاء الاتحاد الجمركي عام ١٩٥٩م ، فضلاً عن فرضها لبعض التدابير لحماية الاقتصاد الوطني ، اذ جرت كل هذه الاجراءات ضمن سياسة الحرية الاقتصادية التي تمثلت في الحرية المطلقة للمشاريع الخاصة وتشجيع الاستثمارات الاجنبية، اذ كانت الحكومة تأمل من وراء كل ذلك استقرار الاقتصاد التونسي (جمعية الاقتصاديين الليبيين، ١٩٩٣، الصفحات ٤٦-٤٧).

لقد تميزت هذه المرحلة بأنشاء ادارة تونسية وطنية ومستقلة عملت على اتباع سياسة تشجيع الاستثمار و الانفتاح على التجارة الخارجية (الصباغ، د.ت، صفحة ٤)، وسيطرة الدولة على القطاعات

و المؤسسات الحيوية في الوقت ذاته ، فحصلت الحكومة التونسية على امتيازات ضريبية وتسهيلات في القروض الخماسية في فترة ما بعد الاستقلال من اجل الحصول على التحفيز الاكبر في المشاركة في القطاع الخاص وتنشيطه (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥).

الا ان سياسة الحكومة التونسية قد باءت بالفشل لعجز الاقتصاديين الوطنيين عن تنظيم الاقتصاد الصناعي الكبير ، اذ مرت تونس بأزمة اقتصادية خانقة استمرت من عام ١٩٥٦م ولغاية عام ١٩٦٠م (العبيدي، ٢٠١٢، صفحة ٤٣)، وذلك على اثر هجرة اعداد كبيرة من المستثمرين و اصحاب رؤوس الاموال من المستوطنين الاجانب واليهود (شطبوري، ٢٠٠٣، صفحة ١٣٣)، إذ كان لهم سيطرة تامه على مختلف القطاعات الاقتصادية في تونس ، فلم تتمكن الحكومة من سد الفراغ الذي تركوه بسهولة (نايف، ٢٠٢٣، صفحة ٢٣٩).

بدء المستوطنين الاوربيين الموجودين في تونس بالهجرة منها بعد الاستقلال مباشرة وبأعداد كبيرة بعد ان كانوا يشكلون في العاصمة التونسية وحدها ما يقارب ال(٥٥%) ، إذ وصل عدد المهاجرين في عام ١٩٥٦م الى (٣١,٧٠٠) فرنسي ، وفي عام ١٩٥٧م سافر منهم(٣٥,٠٠٠) ، اما في عام ١٩٥٨م فقد رحل (٢٨,١٥٠) فرنسيا، اما اليهود التونسيين فتمت هجرتهم على مرحلتين الاولى بعد الاستقلال مباشرة ، فبعد ان كان عدد اليهود عام ١٩٤٦م (٧١,٩١١)، تقلص ليصبح بعد الاستقلال أي في عام ١٩٥٦م (٥٧,٧٩١) يهوديا (العبيدي، ٢٠١٢، صفحة ١٣٣).

اما الهجرة الثانية لليهود فكانت بعد حرب عام ١٩٦٧م وقد بلغ عدد اليهود المهاجرين اكثر من (١٠٠) الف شخص بعد قيام التونسيين بالمظاهرات اثناء حرب عام ١٩٦٧م اذ طافت المظاهرات شوارع العاصمة التونسية وحرقت عدد من املاك ومتاجر اليهود (الرحمن، ٢٠١٢) .

لقد كان لهجرة المستوطنين تأثير سلبي على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد ، وقد عملت حكومة بورقيبة على تخفيف اعباء تلك الازمة ونتائجها الصعبة وانعكاساتها على الاوضاع في تونس وتردي الحالة المعاشية لعامة الشعب ، وذلك من خلال دعوات الحكومة لأصحاب رؤوس الاموال من التونسيين لاستثمار اموالهم في السوق التونسية ، وطلبت مساعدات دولية لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار وتلافي تصاعد الازمة الاقتصادية بعد خروج المستوطنين من تونس على اثر الاستقلال (العبيدي، ٢٠١٢، صفحة ٤٣).

فكان لسياسة بورقيبة دور في خلق طبقة من الاقطاعيين في الريف وطبقة من البرجوازية المالية وكبار الموظفين في جهاز الدولة من خلال وضع قوانين اقتصادية تمكنهم من شراء املاك واراضي المستوطنين بشروط مناسبة ، فكان من الطبيعي ان يفضل المستوطنون بيع اراضيهم للبرجوازية من كبار الموظفين مما يسهل عليهم تحويل الاموال الى الخارج (طوبال، ١٩٧١، صفحة ٧٠).

ولم يتوقف الامر عند ذلك الحد فحسب وانما زاد من حدة الازمة الاقتصادية بعد رحيل الاطارات الادارية من الموظفين والخبراء ورجال الاعمال من المستوطنين عقب نيل تونس الاستقلال ، مما ادى

الى ركود في الحياة الاقتصادية وتدهور الانتاج في معظم القطاعات ، اذ ان نسبة الاستثمارات العامة في تونس انخفضت من(٣٢) مليار فرنك فرنسي عام ١٩٥٣م اي(١٩,٥%) من الناتج المحلي الاجمالي الى (١٩) مليار فرنك عام ١٩٥٨م اي (٧,٧ %) من الناتج المحلي (الجواري، ١٩٨٢، صفحة ١١٤).

فضلا عن استنزافهم للأموال بشكل كبير لاسيما العملة الاجنبية نتيجة لتهريب رؤوس الاموال على نطاق واسع قبل اصدار العملة التونسية و وضع نظام الرقابة على تحويل الاموال في عام ١٩٥٨م فبعد ان كانت تونس مرتبطة بمنطقة الفرنك فقد الغيت تدريجياً والغيت الوحدة الجمركية عام ١٩٥٩م (راشد، ٢٠٠٤، صفحة ١١٥). بعد أن اصدرت تونس عملتها الجديدة من الدرهم والدينار (امين، ١٩٧٩، الصفحات ١٧٧-١٧٨).

كما وسعت الحكومة التونسية من علاقاتها الاقتصادية بالخارج فعقدت اتفاقيات للتبادل التجاري مع مختلف دول العالم من الكتلتين الشرقية والغربية (راشد، ٢٠٠٤، الصفحات ١١٥-١١٦) (العقاد، ١٩٦٩، صفحة ٤٩٩). ففي التاسع عشر من حزيران ١٩٥٧م ابرمت تونس اتفاقية تجارية مع يوغسلافيا وفي الثاني من تموز من العام نفسه ابرمت اتفاقية اخرى مع مصر وكذلك عقدت اتفاقية مماثلة مع الاتحاد السوفيتي في الثالث عشر من تموز من عام ١٩٥٧م ايضا ، وهكذا فقد تمكنت الحكومة التونسية من تطوير وضعها الاقتصادي، اذ فتحت ثلاثة مصانع للنسيج في مدينة صيادة و القصيبة و ابي الحجر وذلك في الثامن من حزيران عام ١٩٥٧م، وفي اليوم التالي المصادف التاسع من حزيران فتحت معمل للفلين في عين دراهم ، وفي الحادي عشر من تموز ١٩٥٧م فتحت الحكومة معملا للدبغ في مدينة منوبة (بورقيبة، د.ت، صفحة ١٩).

وبذلك تكون الحكومة التونسية قد تمكنت حتى مطلع عام ١٩٦٠م من تأميم جميع الاستثمارات والشركات الفرنسية بالبلاد والتي كانت ما تزال تحت هيمنتها كشركات الغاز الطبيعي والكهرباء ، وحفر الآبار لري الأرضي التي ظلت حتى ذلك الحين تابعة لهم، والتي قدرت مساحتها بـ (٤٧٥,٠٠٠) هكتار، فضلاً عن سكك الحديد التي تربط بين شمال البلاد وجنوبها (Sayah, 1983, p. 129).

- **المرحلة الاشتراكية**

تمكنت الحكومة التونسية من السيطرة على زمام الامور بعد ان اعادة النظر في سياستها فاعتمدت على سياسة تقوم على تدخل الدولة مباشرة لتوجيه الاقتصاد الوطني (سعيد ن.، ١٩٧٩، صفحة ٣٢٠)، فأسست وزارة التخطيط و المالية ثم تم الاعداد على المخطط التنموي العشري للفترة(١٩٦٢ – ١٩٧١م) (الصباغ، د.ت، صفحة ٦)، فعد يوم ٢٣/اذار/١٩٦٢م منعطف كبير في تاريخ تونس ، اذ تبنت الحكومة التونسية في ذلك اليوم الاشتراكية من اجل نهوض بلادها الاقتصادي وايصالها الى بر الامان (نايف، ٢٠٢٣، صفحة ٢٤٠).

وبذلك تكون سياسة التنمية والتخطيط قد اتجهت الى تحقيق اهدافها الاساسية من خلال تخليص الاقتصاد التونسي من اثار ارتباطه الطويل بمنطقة الفرنك والاقتصاد الفرنسي بصفة عامة من خلال استخدام (٦٨%) من مجموع الاستثمارات اعتماداً على الدخل القومي و(٣٢%) من المصادر الاجنبي (سعيد ن.، ١٩٧٩، صفحة ٣٢٠).

فاعتمدت الحكومة على تسعير قيمة المواد الغذائية و فرض ضرائب جديدة على الشعب التونسي (Mark, 1974, p. 175) ، فضلاً عن تمويل استثماراتها عن طريق سحب القروض الخارجية من اجل انجاح توجهاتها الاشتراكية (طه، ٢٠٢١، صفحة ١٧٠) ، كما عمدت الحكومة التونسية على رفع مستوى المعيشة بنسبة (٧%) وذلك بالتوسع في مجال الخدمات ومكافحة البطالة والعناية بالتعليم والصحة ، فضلا عن اعتمادها على زيادة المدخرات والاستثمارات بمساهمة الشعب في عملية التنمية والاعتماد على النفس في التنمية قدر الامكان (سعيد ن.، ١٩٧٩، صفحة ٣٢٠).

فتم انشاء وحدات صناعية ضخمة ساهمت في تحفيز الاقتصاد لمواجهة الصعوبات ، الا انها زادت من الضغوطات على المالية ، و رغم قيامهم بتحشيد الاحتياطات المالية السريعة ، الا ان هذه السياسة قد أثقلت ميزانية الدولة بعجز مالي ضخم (الصباغ، د.ت، صفحة ٦)، بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني والمنظومة المالية و البنك التونسي ، الامر الذي ادى الى ادخال البلاد في أزمة اقتصادية (عباش، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢)، كما مبين في الجدول رقم (١) : (Mark, 1974, pp. 186-187)

جدول (١)

السنة	الديون الخارجية	البطالة	النزوح من الريف
١٩٦٠	%٢٢.١	%٧	٣٥.٠٠٠
١٩٧٠	%٤٣.٥	%٨	١١٠.٠٠٠

فلم تتحمل الميزانية التونسية المصاريف الضخمة للوزارات غير المنتجة كالتعليم و الأمن (الصباغ، د.ت، صفحة ٦)، ولاسيما بعد ايقاف فرنسا لمعوناتها المالية نتيجة لسياسة التعاضديات(التعاونيات) (طه، ٢٠٢١، صفحة ١٧٠)، و طرد الاجانب من الاراضي الزراعية التي كانت ملكهم (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥)، الامر الذي ادى الى انهيار السياسة الاشتراكية التي تركت ورائها عجز مالي ضخم وشلل اقتصادي، رغم تحقيقها لبعض النتائج الايجابية (الصباغ، د.ت، صفحة ٦) (عباش، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢).

اما فيما يخص التجارة فقد كانت تونس قبل الاستقلال تمثل اتحاداً جمركياً مع فرنسا اذ كانت تنقل البضائع و رؤوس الاموال نقلاً حراً بين البلدين و بعد الاستقلال حافظ البلدين على هذا الاتجاه الى ان عقدت تونس عام ١٩٥٩م اتفاقيات جديدة للتعاون المالي والاقتصادي للتجارة والتعرفة الكمركية والمساعدات الفنية والقروض المالية وقد تم التسهيل للأموال الفرنسية في تمويل الواردات التونسية من الاجهزة والمعدات الفرنسية مما ابقى تونس في دائرة اعتمادها على فرنسا، اذ تقدر الصادرات التونسية لفرنسا حوالي النصف وكذلك تمد الاخيرة ب(٥٠%) من وارداتها ، اما بقية الدول الاخرى التي تتعامل

مع تونس فهي دول السوق الاوربية المشتركة والدول الاعضاء في منظمة التجارة الحرة الاوربية ، وهكذا بقيت عملية التجارة في تونس تقوم على الواردات والصادرات المتركزة بتركيز جغرافي قوي، اذ بقيت كل من فرنسا والمانيا وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية هم المسيطرين الرئيسيين على الاقتصاد التونسي، اذ ان المبادلات التجارية مع هذه الدول الاربعة تمثل(٦١%) من الواردات و(٥٨%) من الصادرات، كما مبين في الجدول رقم (٢) : (العياري، ٢٠٢٣، صفحة ٥)

جدول (٢)

السنة	قيمة الصادرات/ دينار تونسي	قيمة الواردات/ دينار تونسي
١٩٥٧	٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٩٦٢	٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠	٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠
١٩٧٠	٧٠٠.٠٠٠.٠٠٠	١.٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠

وبذلك تكون قد اغرقت الاسواق المحلية بشتى اصناف البضائع الاستهلاكية الجيدة والمغرية للمواطن ليندفع الى شرائها والتعود عليها فنشأة عن ذلك عدة حالات خطيرة منها: (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٤٣-١٤٥):

- طبقة واسعة ونشيطة من التجار والوسطاء المرتبطين بالسوق الاستعمارية تكون بحكم موقعها ومصالحها الانانية المعادية للتحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي وتسعى بكل الطرق للتأثير على سياسة الدولة.
- حالة نفسية خطيرة تجعل المواطنين الذين اعتادوا على البضائع الاجنبية ليقفون ضد الصناعة الوطنية الاقل جودة.
- عرقلة نشوء صناعة وطنية قوية ونشيطة في البلاد والسيطرة على الثروة الاساسية للشعب وتصديرها للمواد الاولية لصناعة الدول الاستعمارية.
- **المرحلة الرأسمالية :**

بدأت الحكومة التونسية التخلص تدريجياً من التجربة الاشتراكية وتعزيز مكانة القطاع الخاص والاستثمار (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥) (عباش، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢)، ففي اطار تشجيع الاستثمار القومي والاجنبي قامت الحكومة التونسية بإصدار قانون ١٩٧٢ (قانون١٩٧٢، ١٩٧٢)ويعطي هذا القانون امتيازات للاستثمار الاجنبي على شرط ان يصدر المستثمر كامل انتاجه الصناعي خارج البلد (واخرون، ١٩٩٧، صفحة ٩١)، وفي قانون ١٩٧٤ اعطى امتياز للمستثمر القومي الا ان هذه الامتيازات تكون مربوطة بخلق مواطن للشغل في المناطق النائية والاقل نمواً (العقاد، ١٩٦٩، الصفحات ٤٨-٥٠)، وهكذا ارتفعت نسبة الانتاج الصناعي و الدخل القومي الى (٩,٦%) خلال تلك الفترة ، كما ارتفعت نسبة نمو الاستثمار السنوية الى (٨,٦%) الامر الذي ادى الى ارتفاع نسبة دخل الفرد الى (٧%) (واخرون، ١٩٩٧، صفحة ٩٢)، فاصبح ينظر الى تونس في المحافل الدولية على انها من البلدان المتوسطة الدخل وليس من البلدان المتخلفة (العقاد، ١٩٦٩، الصفحات ٤٨-٥٠).

وقد اصبحت تعرف فترة السبعينيات من القرن الماضي بالعهد الذهبي نتيجة للطفرة التنموية التي ظهرت على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تونس (عباش، ٢٠٠٨، صفحة ٦٢) (الصباغ، د.ت، صفحة ٧)، إذ تراجعت نسبة الفقر من(٥٠% عام ١٩٦١ الى ١٢.٩% عام ١٩٨٠) بعد ان ازدادت قيمة الاجر الادنى للفلاح التونسي الى اكثر من ٥% خلال تلك الفترة (العياري، ٢٠٢٣، صفحة ٥) .

ذلك بعد ان كانت الزراعة و الصناعة الوطنية في تونس تعاني من ضعف الرأسمال الوطني وضيق السوق المحلية والمزاحمة الاجنبية (الصباغ، د.ت، صفحة ٧)، فضلاً عن افتقارها للكوادر الفنية اللازمة لتشجيع البحث العلمي من قبل الحكومة والذي يعد احدى العقبات امام اقامة صناعة وطنية مستقلة ، فضلاً عن صعوبة استيراد التكنولوجيا المتطورة و الشروط المجحفة التي تفرضها الدول الغربية على صادراتها وقلة المواد الاولية وتنوعها، اذ كانت تعد من المعوقات والعقبات الكبيرة امام تكامل الصناعات الوطنية وتطورها سابقاً (الجواري، ١٩٨٢، الصفحات ١٤١-١٤٢)

لقد انتعش الاقتصاد التونسي نتيجة للزيادة الكبيرة في اسعار الفوسفات و النفط و المنتجات الاخرى ، اذ اصبحت تونس من بين اكبر الدول المصدرة في العالم ، فقد استفادت الحكومة التونسية من عائدات المواد الاولية والمواد الخام كتصديرها لزيت الزيتون مثلاً ، فضلاً عن الازدهار الذي ظهر على القطاع التجاري عن طريق تحويلها نحو الاسواق و الملكية الخاصة والدعم المالي للبنوك والمصارف التونسية (الصباغ، د.ت، صفحة ٧)، كما توسع خلال تلك الفترة الاتفاق مع المجموعة الاقتصادية الاوربية لاسيما في مجالات الصناعات التحويلية و الاستثمارات في مجال صناعة الملابس و الجلود والغزل والنسيج، وقد اعتمدت الحكومة في تلك الفترة على سياسة فرض الرسوم الكمركية وفرض القيود على البضائع المستوردة (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٥)، الامر الذي رجع بفوائد مالية ضخمة ساهمت في تقليص العجز المالي بشكل ايجابي (الصباغ، د.ت، صفحة ٧).

- **الازمة الاقتصادية ١٩٨٢-١٩٨٦ :**

منذ عام ١٩٨٢م شهدت تونس منعطف اقتصادي خطير نتيجة لانخفاض عائدات النفط وتلكئ بعض مشاريع الاستثمار والتصدير ، فضلاً عن الديون الخارجية المتراكمة التي اثقلت الميزانية المالية وزادت من قيمة العجز المالي ،كما مبين في الجدول رقم (٣): (مدلله و شاهين)

جدول (٣)

السنة	الديون الخارجية (مليون دولار امريكي)
١٩٨٠	٣٣٨٨
١٩٨٢	٣٦٣٥
١٩٨٥	٤٧٠٠

الامر الذي ادخل البلاد بأزمة اقتصادية حادة نتيجة لانخفاض العائدات بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً ، وانخفاض الاستثمار العام ، و تجميد الاجور و فرض القيود على الاستيراد ، فضلاً عن موجة الجفاف التي ضربت القطاع الزراعي (عباش، ٢٠٠٨، صفحة ١١٥)، و خروج المواطنين في مظاهرات

عارمة ضد حالة البطالة المتفشية بين الشباب التونسي ، وازمة الخبز (الخبز ١٩٨٤، ٢٠١٥، الصفحات ١-٢٥) التي تسببت بحالة المجاعة بسبب رفع الحكومة يدها عن دعم المواد الاساسية والتي بدورها رفعت الاسعار بشكل كبير (الصباغ، د.ت، صفحة ٨).

ادت تلك الاحداث المتراكمة الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والمالية في تونس و استمرت حتى عام ١٩٨٦م ، اذ وصل العجز الى (٧.٨%) من الناتج المحلي كما ارتفعت الديون الخارجية الى(٥٦%) من الناتج المحلي الامر الذي ادى الى زيادة الاضطرابات و التدهورات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد (مبارك، ٢٠١٥، صفحة ٧).

لقد اثر الوضع السياسي في تونس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي للبلاد لاسيما بعد تدهور حالة الرئيس بورقيبة الصحية الامر الذي ادى الى ازدياد حالة الفساد المالي بشكل واضح على حساب مكاسب المواطنين ، فعجزت الحكومة عن تسيير امور البلاد الاقتصادية (الصباغ، د.ت، صفحة ٨).

الخاتمة

مرت تونس بعد الاستقلال بأزمة شديدة دامت ما يقارب الاربعة سنوات (١٩٥٦-١٩٦٠) اذ ادى رحيل المستوطنين الفرنسيين ومن بينهم عدد كبير من الموظفين الاداريين والخبراء ورجال الاعمال الى ركود في الحياة الاقتصادية والى تدهور الانتاج في معظم القطاعات وقد ظهر اثر هذه الحالة بوضوح في نسبة الاستثمارات العامة التي انخفضت من (٣٢) مليار فرنك عام ١٩٥٣م الى (١٩) مليار فرنك في عام ١٩٥٨م من الانتاج المحلي .

كما عانت تونس نزيفاً كبيراً من العملة الاجنبية نتيجة تهريب رؤوس الاموال على نطاق واسع قبل اصدار العملة التونسية ووضع نظام الرقابة على تحويل الاموال في عام ١٩٥٨م على ان السلطات التونسية تمكنت من السيطرة على زمام الامور .

واجهت سياسة التنمية والتخطيط تحقيق اهداف اساسية هي تخليص الاقتصاد التونسي من اثار ارتباطه الطويل في منطقة الفرنك والاقتصاد الفرنسي بصورة عامة من خلال استخدام (٦٨%) من مجموع الاستثمارات اعتماداً على الدخل القومي و(٣٢%) من مصادر اجنبية.

رفع مستوى المعيشة بنسبة (٧%) وذلك بالتوسع في مجال الخدمة ومكافحة البطالة والعناية بالتعليم والصحة ، وزيادة العائدات المالية والاستثمارات بمساهمة الشعب في عملية التنمية والاعتماد على النفس قدر الامكان.

الا ان التقدم الذي سجل في الاقتصاد التونسي بعد الاستقلال لم يكن في معظم المجالات سريعاً ، كما كان غير متناسق وبقيت الاختناقات والاضطرابات التي يواجهها الاقتصاد التونسي قائمة فتونس كمعظم البلدان التي رضخت للاحتلال تعاني من نقص في الكوادر الفنية وضعف مستوى الدخل للفرد وضيق نطاق السوق المحلية واعتماد الزراعة على الامطار والطرق البدائية وضعف مواردها الحياتية

التي تساعد على توليد الطاقة الكهربائية واعتماد تونس على عدد قليل من المنتجات للتصدير الامر الذي تسبب بأزمة اقتصادية شديدة استمرت لسنوات .

ان انقسام الاقتصاد الوطني الى قطاع تقليدي واخر حديث يسبب خلل ديموغرافي كبير فالقطاع التقليدي يعيش فيه حوالي ثلثي السكان الذين يستهلكون معظم انتاجهم المتصل بالزراعة والحرف اليدوية ، اما القطاع الحديث الذي يشمل التجارة والزراعة والصناعة المتطورة والمتصلة بالسوق الخارجية فيعيش به الثلث الباقي من السكان ، لذلك كان من السهل على الحكومة التونسية قيادة البلاد و ايصالها الى ضفة الامان ، الا بعد ان خاضت معارك اقتصادية استمرت لسنوات من اجل تحسين اوضاع بلادها الاقتصادية .

ترجمة المصادر و المراجع الى اللغة الانكليزية

Bread Crisis 1984. (2015). Report of the Investigation Committee of the Tunisian League for the Defense of Human Rights

Samir Mustafa Abu Madalla, and Muhammad Akram Shaheen. (No date). The impact of external debt on economic growth. https://academia-arabia.com/en/reader/2/99918

Mohamed Larbi Al-Ayari. (2023). The Political Economy of Development in Tunisia, The Fragility of Macroeconomic Policies and the Crisis Cycle. Tunisia.

Guen, M. (1961). Independent Tunisia facing its economy. Paris

Sayah, M. (1983). The New State with the Prisons of the Completion of Youssefiste 1956 – 1958 (Tome 2 ed.). Tunis: Dar El Amal

Ibrahim Toubal. (1971). The Tragedy of Ahmed Ben Saleh. Beirut: Dar Al-Awda

Ahmed Ismail Rashid. (2004). History of the Modern and Contemporary Countries of the Maghreb. Beirut

Habib Bourguiba. (n.d.). Tunisia Completes Its Sovereignty. n.d Habib Thamer. (1988). This is Tunisia. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami

Al-Safi Saeed. (2000). Bourguiba, a Semi-Forbidden Biography. Beirut: Riad El-Rayyes Books and Publishing

Bouchaer Nasreen. (2019). The Old Tunisian Constitutional Party 1920-1934. Algiers, Algeria: University of May 8, 1945, Faculty of Humanities and Social Sciences

Jalal Yahya. (1966). The Modern Arab World (After World War II). Cairo

Libyan Economists Association. (1993). The Reality of Maghreb Economies and Prospects for Integration. Benghazi .

Jamil Baydoun. (1992). Modern Arab History. Jordan: Dar Al-Amal for Publishing and Distribution.

Hassan bin Al-Tumi Shatbouri. (2003). Internal Political, Economic and Social Developments in Tunisia 1956-1973. Baghdad: PhD Thesis (Unpublished), University of Baghdad, Ibn Rushd College.

Hakim bin Hamouda and others. (1997). Society and State in the Arab World under New Capitalist Policies. (Supervised by Samir Amin, Editor) Cairo: Arab and African Research Center.

Saad Tawfiq Aziz. (2005). The Labor Movement in Tunisia (1946-1956) Its Origins and Political, Economic and Social Role. Mosul: University of Mosul - College of Arts.

Samir Amin. (1979). The Modern Maghreb. (Translated by Camille Q. Dagher, Translators) Beirut.

Al Jazeera Media Network. (2017). Tunisia.. From Bourguiba to Post-Revolution. Website: https:// www.aljazeera.net.

Salah Al-Akkad. (1969). The Maghreb. Cairo.

Aisha Abash. (2008). The Problem of Political Development and Democracy in the Maghreb Countries as an Example. Algeria: Master's Thesis (Unpublished), University of Algeria, Ben Youssef Ben Khedda, College of Political Science and Media.

Awad Ibrahim Khader Al-Abidi. (2012). The Islamic Movement in Tunisia (1970-1987). Tikrit: College of Education, Tikrit University.

Awad Ibrahim Khader and Maysar Muhammad Nayef. (2023). The position of the Afak Movement (Tunisia) on internal political issues 1963-1969. Tikrit University Journal for Humanities, p. 239.

Faten Mubarak. (2015). The development experience in Tunisia, problems and prospects, studies in development and society (Issue vol. 2, No. 1). Tunisia.

Fouad Al-Sabbagh. (n.d.). Study of the Tunisian economic situation (economic expert). Tunisia.

Mohsen Abdel Rahman. (2012). Bourguiba Street: History of a People. Tunisia: Published in Al-Shorouk.

Mohamed Abdel Aziz Al-Jawari. (1982). The impact of political transformations on the social structure in Tunisia. Baghdad / Al-Mustansiriya University: Master's thesis (unpublished.(

Muayad Mahmoud Hamad Al-Mashhadani and Ghilan Samir Taha. (2021). The socialist economic experience and development plans in Tunisia 1962-1970. Tikrit University Journal for Humanities, p. 170.

Nima Saeed. (1979). The Maghreb: A review of the cultural landmarks of the Maghreb countries and the development of their political systems. Baghdad: Dar Al-Hurriyah.